وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: 2019-4-28

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وزير العدل افتتح المرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي التابع لجمعية المحامين بحضور السريع وجمع من المحامين ومسؤولي «العدل»

قانون مهنة المحاماة سينجز في اللجنة التشريعية الأسبوع المقبل

الوزير فهد العفاسي وعبداللطيف السريع خلال جولة داخل المرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي

جولة داخل معرض جمعية المحامين (زين علام)

لمشاهدة الفيديو

أسامة أبو السعود

أعلن وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي امس أن قانون مهنة المحاماة يحتاج الى المراجعة وتطوير بعض الاحكام الخاصة به، وجار التنسيق مع جمعية المحامين لاعداد مشروع بقانون فيه ليرى النور قريبا.

وأضاف في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه المرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي التابع لجمعية المحامين الكويتية صباح امس «أننا اخذنا بالاقتراحات والملاحظات النيابية التي قدمت حول القانون وقدمت للجنة التشريعية البرلمانية وقطعنا شوطا كبيرا لاعتماده من قبل اللجنة الاسبوع المقبل وادراجه على جدول اعمال مجلس الامة لإقراره في اول جلسة بإذن الله». واشاد العفاسي بدور وزيري العدل السابقين يعقوب الصانع ود.فالح العزب اللذين ساهما في انشاء المركز وتسهيل وتبسيط اجراءاته بالتعاون مع جمعية المحامين بهدف خدمة جمهور المتقاضين والمحامين مما ينعكس على جودة الاداء الوظيفي وسرعة الانجاز والفصل في القضايا المنظورة بالمحاكم.

وبدوره، قال رئيس جمعية المحامين شريان الشريان في كلمة القاها بحفل الافتتاح «إننا بالجمعية فخورون بالتعاون مع وزارة العدل في إنشاء مركز المحامي لخدمات التقاضي وتذليل كافة العقبات والصعاب التي تواجه الجمعية».

واشاد بجهود الوزير العفاسي والوكيل السريع ورئيس مركز المحامي يوسف الفيلكاوي ومسؤولي وزارة العدل لتذليل كافة العقبات وتسهيل امور المحامين لخدمة العدالة والمتقاضين.

وذكر أن المركز متكامل ويشمل كافة اجراءات وخدمات التقاضي في جميع محاكم الكويت من رفع دعوى إلى اجراءات التنفيذ بعد صدور الاحكام. وشدد على حرص مجلس إدارة الجمعية على تسهيل إجراءات التقاضي وتقديم وتطوير الخدمات الملائمة لإنهاء إجراءات التقاضي في محاكم الكويت بأسرع وقت وأقل جهد ومواكبة لأحدث التطورات العلمية في هذا الشأن.

المكرّمون في الحفل

خلال الحفل تم تكريم عدد من المحامين أعضاء الجمعية الذين يتبوأون مناصب في المنظمات العربية المختلفة وهم:

- بدر سعود البدر ـ رئيس مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
- أحمد سعد القحطاني ـ الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب
- مبارك مجزع الشمري ـ الأمين العام لاتحاد المحامين الخليجيين
- خالد عبدالله الحسيني ـ الأمين العام المساعد للشؤون المالية لاتحاد المحامين الخليجيين
- أحمد سهيل المطيري ـ رئيس المنظمة العربية للمحامين الشباب
- أحمد إبراهيم الجلال ـ رئيس فرع المنظمة العربية للمحامين الشباب في الكويت
- فهد رشيدان المطيري ـ عضو المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للمحامين الشباب
- حمود خالد عبدالوهاب ـ عضو المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للمحامين الشباب
- حسين سليمان بن شيبة ـ عضو المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للمحامين الشباب
- سعاد الشمالي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	4	15519

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توقع في افتتاح مركز التقاضي ومتحف جمعية المحامين أن يُعتمد الأسبوع المقبل

العفاسي: قانون مهنة المحاماة إلى النور قريباً

| كتب ناصر الفرحان |

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فهد العفاسي ان «قانون المحاماة جاهز بعد التعديلات التي وضعت عليه، بالاتفاق مع جمعية المحامين، من خلال تطوير بعض الاحكام الخاصة به، لاسيما أنه مقدم منذ 1996، وبعد مرور الفترة الطويلة كان واجباً علينا تطويره واعادة النظر به وكذلك الاخذ ببعض الاقتراحات النيابية التي ناقشتها اللجنة التشريعية»، متوقعاً اعتماده الاسبوع المقبل لادراجه على اول جلسة ليرى النور قريباً.

واوضح العفاسي، على هامش افتتاح مركز التقاضي في جمعية المحامين ومعرض الكتاب الكويتي ومتحف جمعية المحامين امس، ان «مركز التقاضي يقدم كل الخدمات التي يحتاجها المحامي، مثل التنفيذ الجنائي والمدني والتقاضي بدرجاته الثلاث، والإعلان وغيرها، كما يخدم المحامين تقديراً لجهودهم في البحث عن العدالة واحقاق الحق وانهاء المنازعات». كما اشاد بدور وزيري العدل السابقين يعقوب الصانع والدكتور فالح العزب، اللذين ساهما في انشاء المركز وتسهيل وتبسيط اجراءاته، بهدف خدمة جمهور المتقاضين والمحامين مما ينعكس على جودة الاداء الوظيفي وسرعة الانجاز والفصل في القضايا المنظورة بالمحاكم.

من جهته، عبر رئيس جمعية المحامين شريان الشريان عن سعادته بالتعاون بين وزارة العدل والجمعية، من خلال تسهيل المعاملات وتطويرها الكترونيا، حيث تمت ميكنة 270 اجراء قضائيا واداريا وضعنا في الطريق الصحيح والتي توجت بتدشين مركز التقاضي في جمعية المحامين والذي ذلل من الصعوبات التي يواجهها المحامي.

واوضح الشريان ان هناك قرارات صارمة من الوزير والوكيل ضد كل من يقف ضد المحامين ويعطل اعمالهم من الموظفين مقدماً الشكر لهما على هذا التعامل الذي يشعرنا بالامان، مؤكداً ان المركز اخذ شهرة عربية والدليل وجود كاميرات القنوات الخليجية والعربية لتغطية هذا الحدث من خلال مركز خدمات يستطيع المحامي ان يغير كل معاملاته تحت سقف واحد، مثمنا دور الوزير في قراره بفتح المركز صباحاً ومساء لانهاء كافة الاجراءات الادارية من الاسرة والإعلان والتميز والاستئناف والمعارضة والتنفيذ المدني والمعاملات الالكترونية والتنفيذ الجنائي وغيرها.

بدوره، قال مدير ادارة كتاب محكمة الاستئناف رئيس مركز التقاضي يوسف الفيلكاوي ان «المركز قد انجز خلال 3 اشهر الماضية عدة خدمات، منها اصدار 120 اعلاما رسميا بشهادة خلو الزوجية، بالاضافة الى اصدار 1500 وكالة و4 آلاف شهادة من الاستعلام القضائي، و11 ألف استعلام وتحصيل مليون و200 ألف دينار رسوما قضائية و650 ألف دينار كفالات».

اما ما يخص ادارة التنفيذ في مركز التقاضي، فذكر الفيلكاوي انه تم إنجاز 1100 معاملة و288 طلب حجز تنفيذي و226 محضر اثبات حالة و63 شهادة لمن يهمه الامر، و34 طلب رفع حجز تنفيذي، و30 رفع امر ضبط واحضار.

واشار الى ان «ادارة كتاب المحكمة الكلية سجلت 2500 قضية، واستخرجت 3500 حكم طبق الاصل، اما محكمة استئناف الاسرة فقد قيدت 55 قضية واصدرت 28 حكما طبق الاصل. اما ادارة كتاب محكمة الاستئناف فقد قيدت 850 قضية، واستخرجت 1500 حكم طبق الاصل وايداع 120 طعنا مميز الجنح المستأنفة. اما محكمة التمييز فقد قيدت 364 قضية واستخرجت 197 حكم طبق الاصل وصيغة تنفيذية».

وذكر ان المركز يستقبل المحامين والمندوبين والمراجعين صباحاً ومساء.

من جانبها، قالت رئيسة متحف جمعية المحامين الكويتية خولة بن عيسى ان المتحف قد سجل خطبة تاريخية منذ عام 1963 وهو تاريخ تأسيس الجمعية، حتى اليوم من خلال عرض الصور التذكارية واهم الشخصيات التي مرت على مهنة المحاماة في الكويت ورؤساء الجمعية منذ تأسيسها.

العفاسي يقص شريط افتتاح مركز التقاضي (تصوير سعد هنداوي)

الشريان: التعاون مع «العدل» أثمر ميكنة 270 إجراء قضائياً وإدارياً

الفيلكاوي: مركز التقاضي أنجز خلال 3 أشهر 1500 وكالة و11 ألف استعلام وتحصيل 1.2 مليون دينار رسوماً

بن عيسى: المتحف يحكي تاريخ الجمعية منذ 1963 حتى اليوم

المحامون المكرّمون

قام الوزير العفاسي بتكريم المحامين المتميزين الذين حصلوا على مناصب قيادية داخل وخارج الكويت، وهم:

- مبارك مجزع الشمري، أول أمين عام لاتحاد المحامين الخليجيين.
- خالد عبدالله الحسيني، الامين العام المساعد للشؤون المالية في اتحاد المحامين الخليجي.
- احمد سعد القحطاني، الامين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.
- بدر سعود البدر، رئيس مركز التعليم التجاري لدول مجلس التعاون.
- احمد سهيل المطيري، رئيس المنظمة العربية للمحامين الشباب.
- احمد ابراهيم الجلال، رئيس فرع المنظمة العربية للمحامين الشباب في الكويت.
- فهد رشدان المطيري، عضو المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للمحامين الشباب.
- حمود خالد عبدالوهاب.
- حسين سلمان بوشيبة.
- سعاد الشمالي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	2	14527

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي: قانون المحاماة قريباً

العفاسي يفتتح مركز التقاضي | تصوير هشام خبيز

حمد السلامة

شدد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي، امس، على أن قانون مهنة المحاماة يحتاج الى المراجعة وتطوير بعض الاحكام الخاصة به، موضحاً أن التنسيق جار مع الجمعية لاعداد مشروع بقانون ليرى النور قريبا.

وأضاف العفاسي على هامش افتتاحه للمرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي التابع لجمعية المحامين: اخذنا بالاقتراحات والملاحظات النيابية التي قدمت حول القانون وقدمت للجنة التشريعية البرلمانية، وقطعنا شوطا كبير لاعتماده من قبل اللجنة وادراجه على جدول اعمال مجلس الامة لاقراره. واشاد العفاسي بدور وزيري العدل السابقين يعقوب الصانع ود. فالح العزب اللذين ساهما في انشاء المركز وتسهيل وتبسيط اجراءاته بالتعاون مع جمعية المحامين بهدف خدمة جمهور المتقاضين والمحامين.

بدوره، عبر رئيس الجمعية شريان الشريان عن الفخر بالتعاون مع وزارة العدل في انشاء مركز المحامي لخدمات التقاضي وتذليل كل العقبات والصعاب التي تواجه الجمعية.

وذكر أن المركز يسعى الى تسهيل اجراءات المحامين وخدمة العدالة، مبينا انه متكامل ويشمل كل اجراءات وخدمات التقاضي في جميع محاكم الكويت من رفع دعوى إلى اجراءات التنفيذ بعد صدور الاحكام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	3	16472

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي: قانون «المحاماة» سيرى النور قريباً

افتتح المرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د. فهد العفاسي أن قانون مهنة المحاماة يحتاج إلى المراجعة وتطوير بعض الأحكام الخاصة به مضيفاً أنه يجري حالياً التنسيق مع جمعية المحامين لإعداد مشروع بقانون بهذا الشأن ليرى النور قريباً.

وقال العفاسي، في تصريح للصحافيين أمس، عقب افتتاحه للمرحلة الثالثة من مركز المحامي لخدمات التقاضي التابع لجمعية المحامين الكويتية: «لقد أخذنا بالاقتراحات والملاحظات النيابية التي قدمت حول القانون وقدمت للجنة التشريعية البرلمانية وقطعنا شوطاً كبيراً لاعتماده من اللجنة وإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة لإقراره».

وأشاد بدور وزراء العدل السابقين يعقوب الصانع ود. فالح العزب اللذين أسهما في إنشاء المركز وتسهيل وتبسيط إجراءاته بالتعاون مع جمعية المحامين بهدف خدمة جمهور المتقاضين والمحامين مما ينعكس على جودة الأداء الوظيفي وسرعة الإنجاز والفصل في القضايا المنظورة بالمحاكم.

بدوره، قال رئيس جمعية المحامين شريان الشريان، «إننا فخورون بالتعاون مع وزارة العدل في إنشاء مركز المحامي لخدمات التقاضي وتذليل كل العقبات والصعاب التي تواجه الجمعية».

وذكر الشريان أن المركز يسعى إلى تسهيل إجراءات المحامين وخدمة العدالة مبيناً أنه متكامل ويشمل كل إجراءات وخدمات التقاضي في جميع محاكم الكويت من رفع دعوى إلى إجراءات التنفيذ بعد صدور الحكام.

وشدد على حرص مجلس إدارة الجمعية على تسهيل إجراءات التقاضي وتقديم وتطوير الخدمات الملائمة لإنهاء إجراءات التقاضي في محاكم الكويت بأسرع وقت وأقل جهد ومواكبة لأحدث التطورات العلمية في هذا الشأن.

العفاسي خلال افتتاح المرحلة الثالثة من مركز المحامي

> المركز يسعى إلى تسهيل إجراءات المحامين وخدمة العدالة
> الشريان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	4	4102

القدس
محليات

العفاسي إلى جدة

يغادر وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي إلى السعودية غداً السبت للمشاركة في الاجتماع الـ64 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في مدينة جدة بين 28 و29 الجاري.

وسيبحث الاجتماع العديد من القرارات التي تصب في مصلحة العمل العدلي العربي المشترك، تمهيداً لعرضها واعتمادها في اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في دورته 35.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	2	16472

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي لـ «الأنباء»: بحث تعزيز «مكافحة الإرهاب»

أسامة أبوالسعود

توجه وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي الى مدينة جدة امس لحضور اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء العدل العرب والذي ينطلق اليوم. وكشف العفاسي في تصريح لـ «الأنباء» ان الاجتماع في دورته الـ 64 سيناقش تعزيز اتفاقية مكافحة الإرهاب العربية وهو ترجمة وتنفيذ للقرارات التي سبق التوقيع عليها في قمة تونس في الاجتماع المشترك بين وزراء الداخلية والعدل الـ 36.

وردا على سؤال عن مناقشة قضية تبادل المتهمين والمحكومين بين الدول العربية، قال العفاسي: هناك مشروع اتفاقية حتى الآن ولكنها ليست على جدول الأعمال وستبحث في المستقبل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	10	15520

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي يغادر إلى جدة السبت

يغادر وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي والوفد المرافق له إلى المملكة العربية السعودية ـ جدة غدا، وذلك للمشاركة في الاجتماع (64) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب حيث ستقام الاجتماعات في المملكة العربية السعودية كدولة مستضيفة خلال الفترة من 28 إلى 29 أبريل 2019. وسيتم النظر باجتماع المكتب التنفيذي في العديد من القرارات التي تصب في مصلحة العمل العدلي العربي المشترك، وذلك تمهيدا لعرضها واعتمادها في اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ35.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	4	15519

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ترأس اجتماعاً لمجلس إدارة الهيئة لاعتماد البيانات المالية

العفاسي: توزيع 10 % أرباحاً في «القصّر»

أعلن وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر المستشار د. فهد العفاسي الاربعاء الماضي توزيع (القصر) أرباحا لعوائد الاستثمار بنسبة 10 في المئة توزع على حسابات المشمولين برعايتها عن العام الماضي.

وقال العفاسي لـ(كونا) عقب ترؤسه اجتماعا لمجلس ادارة الهيئة انه تم اعتماد البيانات المالية للمشمولين برعاية الهيئة العامة لشؤون القصر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر الماضي.

وأضاف أنه تم خلال الاجتماع الاطلاع على التقرير السنوي عن نتائج أعمال مجلس ادارة الهيئة لعام 2018 وتقارير أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة والتقرير الاداري لأعمال قطاعات الهيئة المختلفة.

العفاسي مترئساً اجتماع مجلس إدارة الهيئة

وذكر ان مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر استعرض أيضا التقرير السنوي لنتائج ادارة التفتيش والتدقيق لعام 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة مؤكدا استمرار خطوات الادارة التنفيذية الفاعلة في معالجة الملاحظات.

وثمن العفاسي جهود أعضاء مجلس الادارة والمدير العام وجميع العاملين بالهيئة لتحقيق الرسالة النبيلة لخدمة القصر والمشمولين برعاية الهيئة في ظل الرعاية السامية لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والقيادة السياسية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	2	3666

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الأعلى للقضاء» يبقي مواد «مخاصمة القضاة» في قانون المرافعات

- إبقاء عضوية وكيل «العدل» في المجلس... وعدم الاستقلال الإداري والمالي
- «مشروع التنظيم» يقضي بصندوق للضمان ومكافأة نهاية خدمة ومعاش تقاعدي

حسين العبدالله

علمت «الجريدة»، من مصادرها، أن المجلس الأعلى للقضاء وافق على إبقاء مواد مخاصمة رجال القضاء في قانون المرافعات وإخراجها من مشروع قانون تنظيم القضاء الذي تناقشه اللجنة التشريعية بمجلس الأمة، فضلاً عن موافقته على تضمُّن قانون المرافعات للمواد التي تنظم صلاحيات القضاة والمستشارين بشأن نظر الدعاوى القضائية بوصفه التشريع المناسب لها.

وقالت المصادر إن «الأعلى للقضاء» ناقش، في اجتماعه الأخير، مشروع قانون تنظيم القضاء، ووافق على أغلب مواده، ومنها عدم استقلال القضاء إدارياً ومالياً، والإبقاء على عضوية وكيل وزارة العدل في مجلس القضاء، مع إنشاء أمانة عامة للمجلس.

وأضافت أن المشروع يمنح القضائيين وأعضاء النيابة العامة مكافأة نهاية خدمة ومعاشاً تقاعدياً، كما يقضي بإنشاء صندوق للضمان الاجتماعي مع توفير مزايا الرعاية الصحية لهم، إلى جانب النظر في عدد من الدرجات القضائية، لافتة

04

إلى أن مجلس القضاء لم ينتهِ بعد من مناقشاته على مواد المشروع، وأن جلساته ستمتد لبحثها، وتقديم تصور للجنة التشريعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	4-1	4103

السياسة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل سجلت 175 حالة في خمس سنوات ومختصون أكدوا لـ "السياسة" ضرورة المعالجة المجتمعية لا العقاب

جرائم الأطفال الإلكترونية تتنامى في غياب الرقابة على التكنولوجيا

- المنيس: لا يجوز إيداع الطفل في رعاية الأحداث حتى لو ارتكب جريمة إلكترونية
- البارون: أنا ضد معاقبة الأطفال بمقتضى قوانين الجرائم الإلكترونية أو تغليظ العقوبة
- الغانم: على الأسر أن تراعي أولادها بالصورة السليمة وتحذرهم من المواقع الإباحية
- الإبراهيم: المناهج الدراسية ليست كافية لتحصين الطلاب من الجرائم الإلكترونية

د. أحمد المنيس

د. خضر البارون

الشيخ صالح الغانم

اهتمام الطفل بالهواتف يتحول الى نوع من الادمان

تحقيق- ناجح بلال:

كشفت دراسة ميدانية أجرتها وزارة العدل العام الماضي أن جرائم الأطفال الالكترنية سجلت خلال السنوات الخمس الفائتة 175 جريمة تعاملت معها رعاية الأحداث خلال الفترة من 2011 وحتى العام 2017 محذرة من تنامي الظاهرة بشكل كبير في أوساط الأطفال في ظل غياب الرقابة والتوعية المجتمعية.

وأوضحت الدراسة أن هناك 143 طفلا كويتيا أدينوا بارتكاب الجرائم الإلكترونية، بينهم111ذكرا و32 فتاة أعمارهم تتراوح من 15 إلى أقل من 18 عاما بينما كان عدد الأطفال غير الكويتيين نحو 32 حالة من سن 7الى أقل من 15 سنة، لافتة إلى أن رعاية الأحداث تعاملت مع 30 طالبة متهمات بمشاركة منشور "بوستر" مسيء على موقع تويتر ضد مديرة مدرستها فيما كانت أغرب القضايا لحدث ذكر قام بسحب صورة امرأة متزوجة من جهازها ونشر تلك الصورة على موقع تويتر وعلق عليها بكلام لايليق فضلا عن شخص لعب القمار على شبكة الانترنت من خلال سحبه لرصيد شخص آخر.

في المقابل، أكد عدد من أولياء الأمورومختصون في علوم الماسوب وعلم النفس والاجتماع في تحقيق حول الظاهرة لـ"السياسة" خطورة تحويل الأطفال إلى نيابة الأحداث، موكدين أن الأطفال بحاجة إلى التوعية والمتابعة لتحصينهم من سلبيات التكنولوجيا أكثر من العقاب ومشيرين في الوقت نفسه إلى أن إفراط الأطفال في استخدام التكنولوجيا ساهم في رفع معدلات العنف الطلابي في المدارس وتعزيز الرغبة في الانتقام،وفيما يلي التفاصيل.

بداية يقول الطالب محمد الناصر أن هناك أطفالا بالفعل لايعون استخدام وسائل التواصل الإجتماعي بالصورة السليمة لافتا الى أنه لايغضب من والده عندما يطلع على هاتفه مابين الوقت الآخر.

وأشار ولي الأمر بوجهد الى أن هذا العصر شاعت فيه الظواهر السلبية الإلكترونية خاصة من قبل الأطفال، محذرا الاباء والامهات من غياب الرقابة على اطفالهم حتى لاينجرفوا في سلبيات التكنولوجيا الحديثة.

ودعت أم سعود إلى عدم إنشغال الأم في عملها بصورة دائمة، مؤكدة على ضرورة أن تراقب هواتف الأبناء وأن تتعرف على أصدقائهم حتى لايقعوا فريسة لأصدقاء السوء.

من جهته، أكد استاذ علم النفس في جامعة الكويت د.خضر البارون أن ارتكاب الأطفال للجرائم الإلكترونية يحدث في كل دول العالم،مبينا أنه يرفض تغليظ العقوبة على الأطفال فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية إذ إن الطفل بحاجة للتوعية أكثر من العقاب كما يجب إشراف الأسرة على هواتف الابناء لتحصينهم من سلبيات التنكولوجيا الحديثة.

وأوصى بعدم السماح للطفل بامتلاك هاتف نقال لمن هم تحت سن 15 سنة بل يعطى جهازا بلا انترنت أو الاتصال بالانترنت بصورة موقتة لتنزيل الالعاب المفيدة للاطفال من ناحية الذكاء ثم يغلق النت من على الهاتف او التابلت.

وذكر أن الطفل الذي لاتوجد عليه رقابة من الأهل يمكن أن يعبث بمواقع التواصل الإجتماعي ويرتكب فعلا خادشا للحياء أو يهكر حساب غيره أو أن يسب مدرسه وخلافه وهنا تظهر خطورة غياب الرقابة على الأطفال.

العنف والانتقام

واعتبر الخبير في العلوم التكنولوجيا واستاذ علم الحاسوب في جامعة الكويت د.أحمد المنيس أن إفراط الأطفال في استخدام التكنولوجيا ساهم في رفع معدلات العنف الطلابي في المدارس، مبينا أن من أخطار التكنولوجيا كذلك أنها تعزز لدى الأطفال الرغبة في الانتقام وربما يهدد الطفل زميله عبر حساب مواقع الفيس أو التويتر أو الواتساب.

وبين د.المنيس أن الألعاب التي يدخل عليها الأطفال في الانترنت تولد داخلهم العنف وربما تدفعهم نحو الجريمة، مشيرا إلى خطورة تحويل الأطفال لنيابة الأحداث لأن الطفل يحتاج رعاية نفسية وارشادية لتوجيهه خاصة وأن الكبار أنفسهم يسيئون استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وأشار الى خطورة ايداع الطفل في دار رعاية الأحداث إذا أقدم على فعل ما في وسائل التواصل الإجتماعي لأن ايداعه في هذه الدار يمكن أن يزيد من عنفه بل الاهم أن يتم استدعاء ولي الأمر ليبين لولده او ابنته الخطأ حتى لايعود للفعل مرة أخرى.

ولفت د.المنيس إلى أهمية أن يعلم الآباء والأمهات أولادهم على طريقة اكتساب المهارات العلمية والثقافية من الإجهزة التكنولوجية الحديثة حتى يشغلوا عقل اطفالهم بماينفعهم من الثورة المعلوماتية.

تعديل المناهج

ويقول التربوي د.حامد الابراهيم أن المناهج الدراسية ليست كافية لتحصين الطلاب من الجرائم الإلكترونية أو الدخول على المواقع الإباحية ويفترض أن تعدل المناهج لطلاب المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لتشمل موضوعات عن التكنولوجيا وكيفية استخدامها بالصورة السليمة.

ولفت الى ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين اولياء الامور والمدارس للتشاور من اجل الوصول لافضل الطرق لتحصين الابناء من الوقوع في سلبيات التكنولوجية مبينا انه يفترض كذلك ان تزيد وزارة التربية من الندوات داخل المدارس لبث الوعي لدى الابناء لحمايتهم من أخطارها.

بدوره، اعتبر المحامي حمد الحساوي أن القوانين التي تطبق على الأطفال هي نفسها التي تنطبق على الكبار في قضايا الجرائم الالكترونية ولهذا يمكن إيداع أي طفل في رعاية الأحداث أو يتم تغريمه، لافتا إلى أن الأطفال ينبغي أن يعاملوا بمنأى عن قانون جرائم المعلومات لان تلك القضايا مستحدثة ولكن يمكن أن يعاقب الأب إذا كان هو من حرض ابنه على نشر بوستات لسب الآخرين كاشفا عن وجودعقوبات تصل لأشهر وسنوات في قانون الجرائم الالكترونية ولهذا لايجب أن يحاكم الأطفال بنبوده.

الطلاق يغذي العنف

وذكر الخبير في العلوم الاجتماعية د.عبدالله الهادي أن هناك آباء وأمهات يعيشون تحت سقف واحد ولكن كلاهما لايهتمان بتربية الابناء ولايقومان بمتابعة ما ينشره اولادهم على مواقع الفيس بوك او الانستغرام أو الواتساب وخلافه ومن هنا تزداد السلبيات لدى الابناء.

وبين د.الهادي أن من السلبيات الأخرى التي تزيد من جرائم الاطفال التكنولوجية قيام الأب نفسه بنشر "بوستات" عبر حساباته لسب غيره أو القيام بأفعال غير أخلاقية ولهذا يفقد الطفل والديه في ذلك، مبينا أن تزايد معدلات الطلاق في المجتمع الكويتي خلال السنوات الأخيرة هو الأمر المسؤول بالدرجة الأولى عن تزايد عنف وجرائم الأطفال ومنها الجرائم الإلكترونية مشددا على أهمية إنشاء مؤسسة إجتماعية لرعاية الأطفال الذين يعانون من انفصال والديهم خاصة وأن الطلاق في المجتمع الكويتي أصبح شبه ظاهرة.

وطالب بضرورة أن يتم استغلال الجوانب الايجابية في وسائل التواصل الإجتماعي أو على شبكة الانترنت خاصة وأن هناك برامج ايجابية منها تعليم اللغات أو تنمية ثقافة الطفل.

من جانبه، شدد الداعية الاسلامي الشيخ صالح الغانم على ضرورة ان ترعى الاسر اولادها بالصورة السليمة البعيدة عن الفحش، لافتا الى ان الأب عندما يكون قدوة طيبة امام أولاده سيشبوا على التقوى مشيرا الى اهمية ان يزرع الاباء والامهات القيم الجميلة في نفوس الابناء وان يحذروهم من الدخول على المواقع الاباحية ويصطحبوهم معهم للمساجد كما ينبغي على وزارة الاوقاف ان تهتم بعقد الندوات التي تتناول سلبيات وايجابيات التكنولوجيا الحديثة حتى يتم استخدامها من قبل اولاد بالصورة الايجابية فقط.

وأمدنا الخبير الدولي في هيئة الأمم المتحدة في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية د.عايد الحميدان بدراسة أعدها عن دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في انتشار العنف والمخدرات بالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة وبمشاركة وتنسيق خليفة الطرارة وجاسم الصفار شملت إثنان وعشرون الفا و434 طالبا وطالبة في مدارس التعليم الحكومي والخاص والمعهد الديني واستخلصت الدراسة أن هناك إثنان وعشرون الفا و322 منهم يملكون الأجهزة التقنية الحديثة بما يشكل مانسبته 99,5٪ من إجمالي أفراد العينة وذكرت الدراسة أن 112 طالبا وطالبة فقط لايملكون الاجهزة التقنية وذكر د.الحميدان أنه عند سؤال أفراد العينة عن أكثر المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الإجتماعي التي يتابعونها فتبين أن هناك 57,6٪ يتابعون مواقع التواصل الإجتماعي الخاصة مثل "بلاك بيري مسنجر"، وكيك مسنجر،وكيبك وسناب شات، وهاي فايف،ومولومي،وسكايبي،وغيرها" وبالنسبة لمواقع التواصل الإجتماعي العامة فهناك 17,03٪ يتابعون الواتساب وفايبر وإنستغرام وتويتر والفيس بوك وتانفو وغيرها.

وهناك 9,86٪ يتابعون مواقع أفلام الخيال والمغامرة ونحو 6,83٪ يتابعون مواقع المدونات الجزئية مثل جوجل وبوز وغيرها وهناك نحو 5,73 ٪ يتابعون مواقع الاثارة والمواقع الجنسية وبالنسبة لمواقع الوسائط المتعددة مثل يونيوب فيتابعها نحو 1,94٪.

أما عن مواقع تجميع المعلومات مثل إيفري ونت فيبز ومواقع المجونات مثل "غسانكا وتيب باد وغيرها فجاءت نسبتهم من 0,08٪إلى 0,22٪.

وأشار د.الحميدان معقبا في دراسته أن هناك اربعة عشر الفا و529 من أفراد العينة بما يشكل 64,8٪ بينوا أن وسائل التكنولوجيا الحديثة كانت لها الدور الكبير في انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب في المجتمع من خلال تصفح بعض مواقع التواصل الإجتماعي التي ترشد المراهقين لمكان توزيع المخدرات

واضاف د.الحميدان أن هناك اثني عشر الفا و894 من أفراد العينة بما نسبته 84,22٪ بينوا أنهم لم يتلقوا تعليما أو تدريبا على كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال دراستهم أو عند ممارستهم للأنشطة الفنية بينما يؤكد عدد 3540بنسبة 15,87٪ بأنهم تلقوا التعليم أو التدريب الكافي على ذلك.

ولفت د.الحميدان إلى أن الدراسة خلصت كذلك إلى أن هناك تسعة الاف و849 من أفراد العينة بنسبة 43,9٪ بينوا تنامي التأثير السلبي لاستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في حياتنا اليومية بينتها رأى اثنا عشر الفا و585 بنسبة 56,1٪ عكس ذلك بينما رأى خمسة عشر الفا و169 من افراد العينة بنسبة 67,74٪ قالوا أن التكنولوجيا الحديثة كان لها الدور في التعرف على المخدرات مقابل سبعة الاف و238 بنسبة 32,26٪ رأوا عكس ذلك.

فيما أشار عدد ثلاثة عشر الف و11 من افراد العينة بنسبة 58٪ الى ان وسائل التكنولوجيا الحديثة لها دور في ممارسة العنف بين أفراد المجتمع مقابل تسعة الاف و423 بنسبة 42٪قالو عكس ذلك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	5	18025

السياسة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"المحكمة: عدم جواز الطعن بالتمييز على الأحكام الصادرة عن محكمة الأسرة"

القانون ضرورة يستلزمها كل مجتمع سواء فى أحواله الاقتصادية أو الاجتماعية، وتتميز القواعد القانونية بالإلزام «أي أن الخضوع لأحكامها لا يترك لمجرد إرادة الفرد المخاطب»، وإنما يجب عليه طاعتها بحيث يوقع عليه جزاء معين إذا لم يمتثل لأحكامها، كما أن توقيع الجزاء تنفرد به السلطة العامة، فلا يترك للمضرور (فيما عدا حالات استثنائية يسيرة) تتمثل فى حالة الدفاع الشرعي ولا شك أن إلزامية القاعدة القانونية أمر يستوجبه استقرار المجتمع بصفة عامة، وهو ما لا يمكن إدراكه إذا تركت القاعدة لمحض إرادة المخاطبين بها إذ تصبح عندئذ مجرد نصيحة قد لا يلتفت إليها مع ما يترتب على ذلك من مضار.

ولقد أفرد ونظم قانون الأسرة الكويتي رقم 12 لسنة 2015 بإصدار محكمة الأسرة، بمواده كافة السبل الاجرائية والموضوعية وحالات الطعن على الاحكام، بما يكفل تحقيق الصالح العام والغاية التي نشدها المشرع من هذا الكيان القانوني الهام.

وإذ أشارت الماده (13) من القانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة، بما جاءت به من حكم وصفوته: "تكون الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة غير قابلة للطعن فيها بطريق التمييز، وإستثناء من ذلك يجوز للنائب العام الطعن بطريق التمييز في تلك الأحكام إذا كانت تتضمن مساساً بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنظام العام، والمبينة بالمادة 338 من قانون الأحوال الشخصية".

ولقد حددت المادة (338) من قانون الأحوال الشخصية، الحالات التي تدخل تحت مفهوم النظام العام، في الأحوال الآتية:

أ - الزواج بالمحرمات حرمة مؤبدة أو مؤقتة.

ب - إثبات الطلاق البائن.

ج - فسخ عقد الزواج (يشترط في هذا الزواج إذن الولي) علماً بأنه لا زواج إلا بولي عملاً بنص المادة (30) من قانون الأحوال الشخصية.

د - الأوقاف والوصايا الخيرية.

هـ - دعاوى النسب وتصحيح الأسماء.

و - الدعاوي الخاصة بفاقدي الأهلية، وناقصيها والغائبين والمفقودين، ويكون للنيابة في هذه الأحوال ما للخصوم من حقوق.

متى كان ماتقدم وهديا به، وكان المستفاد والثابت من نصوص المواد القانونية آنفة التنويه، أنه لايجوز للخصوم الطعن بالتمييز على الاحكام الصادر عن محكمة الاستئناف، والاستثناء الوحيد حصره المشرع في النيابة العامة، إذا ما توافرت الشروط والخصوم فقط في الطعن بالتمييز على الاحكام الصادرة بمسائل الوصية والمواريث، بما مؤداه ولازمه عدم جواز الطعن بالتمييز للخصوم، حرصاً من المشرع على تقييد حق الطعن في هذا الشأن بالنائب العام حصراً دون الخصوم، وكان هدف المشرع بذلك الحرص على استقرار الأوضاع القانونية، ومنع الخصوم من التمادي في الادعاءات والطعون، وإساءة استعمال حق التقاضي، وهذه القواعد القانونية يجب احترامها ومساءلة من يتجاوزها تحت طائلة العقاب ورد القصد الذي يبتغيه الخصوم من إطالة أمد النزاع والكيدية في الطعون والادعاءات.

وانطلاقاً من كون القواعد القانونية تتسم بصفة الالزام، الأمر الذي يقتضي لإجبار الأفراد على احترامها والتقيد بها، ضرورة اصطحاب تلك القواعد بجزاء توقعه الدولة، بوصفها السلطة العامة، فالجزاء يمثل عقاب معين، يوقع عند عدم الامتثال لأحكام القاعدة القانونية، ويتميز كونه جزاءً حال فوري مادي غير مؤجل يوقع بمجرد ثبوت المخالفة، فهو إجبار منظم تتولاه السلطة العامة في المجتمع، وتوقعه باسم الجماعة، ويسمى بالإجبار العام أو الجماعي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	1	18025

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المالية» خاطبت جهات حكومية لـ«تكويت» المهنة

الطبّاعون في الوزارات... كويتيون

| كتب علي إبراهيم |

أفادت مصادر مطلعة «الراي» أن هناك توجهاً حكومياً لتخفيف العبء المالي الذي تشكّله وظائف الطباعة، وإدخال البيانات، وذلك في إطار التوجه العام نحو ترشيد النفقات التي يمكن الاستعاضة عنها بآليات أخرى أكثر جدوى وفعالية.

ولفتت المصادر إلى أن التوجّه بدأ في وزارتين على الأقل هما «الأوقاف» و«العدل»، موضحة أن وزارة المالية «وضعت آليتين للتعامل مع الاعتمادات التي طلبتها الوزارتان، تقومان على تقليص نفقات الموازنة، وتكويت الوظائف التي يشغلها الوافدون».

وبيّنت أن وزارة المالية «أوعزت لغير جهة بالآلية الأولى للتخلص من تكلفة مهنة الطباعين، وذلك عبر دفع الوزارات لوضع برامج تدريبية متخصصة لتمكين موظفيها المعنيين من إدخال البيانات والطباعة».

وتطرقت المصادر إلى الآلية الثانية التي تمثلت في إيعاز «المالية» لجهات حكومية بالتنبيه على المختصين لديها بضرورة «التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، بخصوص تغطية حاجتها من موظفين لإدخال البيانات والطباعة، وذلك عن طريق توفير موظفين كويتيين متخصصين في هذا المجال، أو على بند العقود بالباب الأول - تعويضات العاملين، وذلك قبل انتهاء العقود القائمة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	1	14528

السياسة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الشريان أكد أن الجمعية تؤيد مقترح نائب رئيس مجلس الأمة

"المحامين": نظر "الاستئناف" طعون "التمييز" يدعم العدالة واستقرار المتقاضين

■ ثمن رئيس جمعية المحامين شريان الشريان الاقتراح برغبة المقدم من نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري بشأن توسيع اختصاص محكمة الاستئناف وإسناد الفصل في الطعون التي يحددها مجلس القضاء الأعلى ولم يحل دورها لتنظرها محكمة التمييز إلى دائرة أو أكثر من دوائر الاستئناف لتفصل فيها بهيئة تمييز.

وأكد الشريان أن جمعية المحامين تؤيد وبشدة جميع الجهود التي من شأنها الإسراع بالبت النهائي في القضايا والمنازعات خاصةٍ المطروحة على محكمة التمييز كونها تستغرق وقتاً طويلاً بسبب كثرة أعدادها إلى جانب قلة عدد القضاة مع العدد الكبير للطعون، ما جعل حقوق الأفراد ومراكزهم القانونية غير مستقرة لفترة طويلة وانعكس بالعديد من الآثار السلبية على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وذكر أن هذا الاقتراح يأتي متناغماً مع ما كتبه العالم السويدي جونار ميردال الحاصل على جائزة نوبل في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والذي حدد أن السمة الرئيسية للدولة القوية هي تحقيقها "سيادة القانون" وأن ذلك

■ شريان الشريان

يستلزم تحقيق ثلاثة أهداف هي سرعة البت بالقضايا والمنازعات المطروحة على ساحات القضاء، وتخفيض عدد القضايا بالنسبة إلى عدد السكان، وتحقيق قدرة كبيرة للدولة بتنفيذ الأحكام.

وناشد الشريان السلطات المختصة سرعة دراسة المقترح والبت فيه بما لا يتعارض مع قانون تنظيم السلطة القضائية ولا يخالف الدستور، ومن حيث المبدأ يمثل خطوة مطلوبة نحو تحقيق السيادة الشاملة للقانون، وإذا ما تم دراسته وإقراره سيكون له أثر كبير على سير العدالة ودعم الاستقرار النهائي للمراكز القانونية للمتقاضين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المنشود، ويحقق رغبة حقيقية ومطلبا جوهريا لكل من المتقاضين والمحامين بل والمجتمع بأسره.

وشدد على أن الوضع الراهن يتطلب وضع هذه الإشكالية ضمن أولويات الدراسة التشريعية والإدارية حتى يتم الانتهاء منها بالشكل الذي يسمح للدولة الولوج إلى المستقبل الواعد الذي تم وضعه ضمن الخطة المستقبلية للكويت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	7	18025

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فتتاحية

«تزوير الجناسي»... الحل بـ«نزاهة»

خطير جداً، بل مخيف ما تتداوله الألسنة والتصريحات السياسية من معلومات وسجالات حول تزوير الجناسي، بل تجاوز الأمر حدوده إلى درجة لم يعد مستساغاً أو مقبولاً السكوت عنها؛ إذ لا يجوز لمجتمع محترم أو دولة متحضرة أن تقبل بقاء هذا الملف الذي بات يؤثر على سمعة مواطنيها وكرامتهم، وقبل ذلك مصائرهم، بعدما بات جرحاً نازفاً في جسد الدولة ومواطنيها، وقد يؤدي تجاهله إلى ما لا تحمد عقباه للجميع.

الحل بات مطلباً ملحاً، لاسيما أنه أمر ممكن، ولا يحتاج إلى استراتيجية معقدة أو عقول ألمعية أو خبرات غير موجودة، بل كل ما يتطلبه الرغبة الجادة الصادقة في الحسم، وإنهاء تلك المهزلة التي لم يعد لها طعم في بلدٍ يتردد اسمه في كثير من المحافل المشرفة على الساحة العالمية، الحل، كما نراه، في تتبع الحق وتنفيذه بجدية بصرف النظر عن الأطراف المتورطة، ومعاقبة المزورين على الملأ كي يعرف الناس الحقيقة.

غير أن العقاب ينبغي ألا يقتصر على المزورين، بل يجب أن يشمل كل من ساعدهم على التزوير من الموظفين أو القياديين المتواطئين، فمعاقبة المزورين وحدهم غير كافية، أما معاقبة من عاونهم على تزويرهم فكفيلة بردع أي محاولة قادمة لتقليدهم.

أفكار عديدة، ومداخل متباينة طرحت للتعامل مع هذا الملف، غير أن إنشاء هيئة جديدة تعنى به، لن يكون أمراً مجدياً، نظراً لما سيستغرقه ذلك من وقت، فإصدار قانون لمثل تلك الهيئة المقترحة، والتأكد من سلامته الدستورية، ثم إصدار لائحته التنفيذية، ثم اختيار الأعضاء، وتوظيفهم، كل ذلك قد يتطلب سنوات، وفي انتظار خروج تلك الهيئة للنور وممارسة عملها قد يزداد الوضع سوءاً وترديا.

وقبل كل ذلك فإن الحل الأمثل يكمن في إحالة هذا الملف إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، حتى لو تطلب الأمر بعض التعديلات في قانونها، فهل يختلف عاقلان على أن «تزوير الجناسي» فساد في فساد؟! فلماذا لا يحال إليها هذا الملف برمته، لاسيما أنها موضع ثقة الجميع، وعندها خبرة أعضائها وقانون إنشائها ولائحتها التنفيذية؟ لتبدأ على الفور مباشرة التحقيق لتقول كلمتها الفاصلة، وعلى كل من لديه معلومات بهذا الشأن أن يقدمها إليها، كما على النواب أن يساعدوها ويزودوها بما يحوزونه من مستندات وأدلة.

هذا ما نراه مقبولاً، بل هو ما يقتضيه المنطق والمصلحة، أما أن تتولى وزارة الداخلية التحقيق في ذلك الملف فليس من المنطق في شيء، إذ كيف تكون الخصم والحكم في الوقت ذاته؟! فـ«نزاهة» هي الأجدر والأحق، على أن تأخذ وقتها الكافي لتحسم القضية بعد ستة أشهر أو المدة التي تراها كافية، على أن يتاح لها الاطلاع على البيانات اللازمة من أي جهة حكومية، مع معاقبة أي جهاز أو مسؤول يعرقل عملها، أو لا يتعامل معها بفعالية كافية.

الأمر جدٌ خطير، ونعلم أنه نتاج أخطاء متراكمة من حكومات سابقة، لكنه وصل إلى حد لم يعد يتحمل إرجاء أو مساومة أو مناورة، ولم يعد مقبولاً أن يُطرح كبالونة اختبار لإلهاء الناس عن أشياء أخرى في وقت معين، ثم إعادة طرحه عند الحاجة بعد سنة أو سنتين، ولذا على الحكومة أن تسارع إلى الحل الناجع بالتعاون الجاد مع مجلس الأمة.

آن الأوان لقطع رأس تلك الأفعى التي تهدد مصائر المواطنين وتمس انتسابهم إلى بلدهم، وقبل كل ذلك تصيب أمننا الوطني في مقتل.

نحن فقط نقرع جرس الإنذار بأن هذا الملف غدا شائكاً ولا يجوز العبث به أو استخدامه مجرد ورقة للمناورة السياسية، لتعلقه بمستقبل مواطنين في دولة مؤسسات اسمها الكويت.

الجريدة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	1	4103

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إسناد الفصل في الطعون إلى دائرة أو أكثر من دوائرها

الكندري يقترح توسيع اختصاص محكمة الاستئناف

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري باقتراح برغبة، قال في مقدمته إنه رغبة في رفع المعاناة عن المتقاضين وتخفيف العبء الواقع على دوائر محكمة التمييز بسبب تدفق الطعون بأعداد كبيرة في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في المواد المختلفة، الأمر الذي يتسبب في بقاء هذه الطعون مددا طويلة حتى يحل دورها لتنظرها محكمة التمييز، وفي خلال هذه المدد تظل المراكز القانونية للمتقاضين قلقة وهو ما يلحق بهم أشد الضرر.

عيسى الكندري

ولتحقيق العدالة الناجزة، وعلاج ظاهرة بطء التقاضي التي تتأذى منها العدالة كثيرا، فإننا تقترح توسيع اختصاص محكمة الاستئناف وإشراك عدد من مستشاريها في نظر ما يحيله عليها مجلس القضاء الأعلى من الطعون المتراكمة في دواليب محكمة التمييز لتنظرها بهيئة تمييز، وبما يعزز هذا الاقتراح ما ثبت من نجاح الدور الذي تضطلع به محكمة الاستئناف وهي تنظر طعون الجنح على مدى (16) عاما ولا يزال هذا النظام معمولا به بنجاح تشهد عليه ساحة العمل في دور القضاء.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1ـ توسيع اختصاص محكمة الاستئناف، وإسناد الفصل في الطعون التي يحددها مجلس القضاء الأعلى التي لم يحل دورها لتنظرها محكمة التمييز إلى دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الاستئناف لتفصل فيها بهيئة تمييز على ألا يجلس في هذه الدوائر من يكون قد سبق له الاشتراك في نظر الاستئناف المطعون عليه بالتمييز، وتكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن غير قابلة للطعون فيها أمام محكمة التمييز.

2ـ أن تتخذ الترتيبات اللازمة للبدء في تنفيذ النظام المقترح مع بداية العام القضائي 2020/2019.

3ـ دعوة المحكمة لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة بصفة الاستعجال لوضع النظام الجديد موضع التنفيذ في أقرب وقت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	7	15519

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الموزري: معالجة قضايا تزوير الجنسية من خلال القضاء

أكد النائب شعيب الموزري أن المعالجة الحقيقية لقضايا تزوير الجنسية الكويتية وإنهاء ملف المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) لن تكون إلا من خلال القضاء، رافضا ما يُطرح عن إنشاء هيئة خاصة للنظر في قضايا الجنسية.

وقال الموزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن محاولة ترسيخ فكرة إنشاء هيئة عامة تتعلق بقضية تزوير الجناسي محاولة للتشكيك في فئات من المجتمع وأمر لا يمكن قبوله، لأن المكان الحقيقي المختص بمعالجة هذه المسائل هي السلطة القضائية، مؤكدا ثقته التامة بالقضاء والنيابة العامة.

وحذر من أن هذه الهيئة إذا أنشئت قد يستغلها البعض في ترهيب وابتزاز المواطنين وستكون سيفا مصلت على رقاب المواطنين، مضيفا «حتى من حارب أجداده في معارك مثل الرقة والصريف وغيرها يتم سحب أوراقه ويقولون عنه غير كويتي».

ولفت الموزري إلى ما ذكره رئيس مجلس الأمة في جلسة 2017/4/11 عن وجود زيادة غير طبيعية في أعداد المواطنين ووجود تزوير للجنسية الكويتية، مبينا أن هذا الطرح تم بحضور السلطة التنفيذية ووزير الداخلية ولكن منذ ذلك الحين لم يتخذ أي إجراء لمحاسبة أي من أطراف التزوير.

وتساءل الموزري «كيف يتم انشاء هذه الهيئة وهي لا تملك سلطة قضائية؟ ومن أين تأخذ هذه الهيئة معلوماتها؟، مطالبا الحكومة بفتح ملفات تزوير الجنسية عبر السلطة القضائية وليس عن طريق إنشاء هيئة».

شعيب الموزري

لمشاهدة الفيديو

وقال «لا اشكك بأحد ولا اقبل التزوير بالهوية الوطنية، ولكن الحكومة لم تتحرك في هذا الجانب»، مشيرا إلى أنه طالب بتمكين القضاء في هذه القضية ولكن لم يؤخذ بكلامه وتم رفض اقتراحه.

من جهة أخرى، طالب الموزري بمعالجة وحل قضية (البدون) ورفع الظلم الواقع عليهم بسبب استمرار القضية عالقة دون حلول نهائية.

ولفت إلى أن رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية سبق أن صرح بأن هناك أكثر من 30 ألف مستحق للجنسية الكويتية وبالتالي يجب إنهاء معاناتهم، متسائلا: فلماذا لم تعالج أوضاع هؤلاء ويتم التصرف طبقا للقانون مع البقية؟

وطالب بتمكين (البدون) من اللجوء للقضاء وتحويل كل الملفات إلى النيابة العامة ما لم يكن هناك من لا يثق بالمستندات التي بحوزة الجهاز المركزي، مؤكدا أن حل هذه القضية يكون من خلال القضاء الكويتي.

ورأى أن بعض أصحاب النفوذ يهمهم إلهاء المجتمع الكويتي بقضايا تزوير الجناسي وغير محددي الجنسية والقروض والوظائف والإسكان وغيرها، معتبرا أن استمرار تلك المشاكل يؤكد على «وجود فكر ونهج ماسوني بأيدي كويتيين، وأن هناك من يرغب في استمرار هذه المشاكل بالرغم من أن حلولها سهلة جدا ولا تحتاج إلى فكر أو ذكاء أو تجاوز على القانون».

وعن الاستجوابات الحالية، قال الموزري إن البعض يجزع من هذه الأداة الدستورية بينما هي مجرد سؤال مغلظ يتم التعامل معه وفقا للأطر الدستورية، مشيرا إلى أن «لدي علم بأن هناك استجوابا سيقدم غدا لوزير الصحة».

وأكد أنه فيما يخص وزارة المالية فيجب على الشعب الكويتي أن يركز على كل ما يجري فيها لأنها هي خزنة الدولة حيث يتم العبث بأموال الشعب منذ سنوات عديدة حتى الآن.

ووجه الموزري رسالة الى المقترضين بأن لا يعولوا على الحكومة في حل قضيتهم لأنها هي المتسبب الرئيسي بها.

وقال إن كارثة الأمطار تعددت الجهات المسؤولة عنها ولذلك وجهنا الاستجواب لرئيس الحكومة بصفته المسؤول عن رسم السياسات العامة.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	7	15519

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

هايف: كم عدد المتقدمين لـ «محامي ب»؟

وجه النائب محمد هايف سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، طالب فيه بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ كم عدد المتقدمين لوظيفة محامي (ب) في إدارة الفتوى والتشريع؟

2 ـ كم عدد اجمالي من تقدم للمقابلة الشخصية وعدد من اجتازها؟

3 ـ ما المؤهلات التي تستلزم القبول لمثل هذه الوظيفة؟

4 ـ اطلب تزويدي بصورة ضوئية من أوراق الاختبار التحريري لجميع المتقدمين؟

5 ـ تزويدي بكشف بأسماء المقبولين مقرونا بمعدلاتهم الدراسية وجامعاتهم؟

6 ـ هل لأي من المتقدمين ارتباط او صلة قرابة بأي درجاتها بأعضاء في إدارة الفتوى والتشريع؟

محمد هايف

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	12	15520

القبس
أحكام قضائية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«ضيافة الداخلية».. و«النصب العقاري» أمام المحكمة اليوم

المحرر القضائي

تشهد المحاكم الكويتية اليوم، جلسات قضائية طويلة وشاقة لقضايا مهمة شغلت الرأي العام، ففي محكمة الجنايات تُنظر قضية «ضيافة الداخلية» التي سمحت المحكمة في الجلسة السابقة بتصوير ملف القضية وتقديم الدفاع طلباتهم، حيث من المتوقع، اليوم، ان يتم البدء في المرافعات، وتكرار طلبات إخلاء السبيل.

اما في القضية الثانية، التي تتعلق بالنصب العقاري والمتهم فيها رجل أعمال (نائب سابق)، حيث أُسندت إليه تهم النصب على مواطنين وبيعهم عقارات وهمية، إضافة إلى تهمة غسل الأموال، حيث تقدم عدد من المدعين بالمطالبة في إعادة أموالهم التي سلموها لشركة المتهم، والتي تصل تقريباً إلى 16 مليون دينار بحسب مصادر مطلعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	4	16473

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات» تحكم بعدم مسؤولية «مغرد» جزائياً في قضية المساس بالذات الإلهية

كتب مشعل عبدالله

قضت محكمة الجنايات بعدم مسؤولية «مغرد» جزائيا بعد احالته من ادارة الجرائم الالكترونية الى القضاء بتهمة السخرية من الدين الاسلامي والمساس بالذات الالهية ونشر صور مخلة والتحريض على الفجور والدعارة عبر برنامج التواصل الاجتماعي «تويتر».

وقد أسندت النيابة العامة للمتهم انه اساء استعمال وسيلة من وسائل الاتصالات الهاتفية بان نشر وتداول من خلال هاتفه النقال الصور المخلة بالآداب العامة عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وتضمنت استغلال تلك الصور الاخلال بالحياء والتحريض على الفسق والفجور من خلال رفق الصور العبارات المبينة بالأوراق.

كما حرض علنا في مكان عام على ممارسة الفجور والدعارة بأن عرض ونشر صوراً مخلة بالحياء، كما انه أتى فعلا مخلا بالحياء في مكان عام ونسبه بالجنس الآخر عبر «تويتر».

واسند اليه انه أذاع عن طريق الكتابة والصور آراء تتضمن سخرية وتحقيراً وتصغيراً للدين الاسلامي وذلك بالطعن في شعائره وطقوس وتعاليمه كما انه تعرض وطعن وسخر وجرح عن طريق الكتابة والصور بالذات الالهية والقرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وسلم عبر «تويتر».

وحضر المحامي زيد الخباز مع المتهم وطالب المحكمة باحالة موكله الى مستشفى الطب النفسي

زيد الخباز

وذلك لان موكله يعاني من مرض عقلي ولبيان مسؤوليته الجنائية ودرجة خطورته على الأمن العام.

واستجابت المحكمة الى طلب الخباز وقد ورد تقرير الطب النفسي بأن المتهم كان يعاني من ضلال وهلوسة «تم تشخيصها بمرض اضطراب الفصام» تجعله من الناحية العقلية عاجزا عن التمييز بين الصواب والخطأ ولذلك فقد كان عاجزاً عن توجيه ارادته، وانتهى تقرير اللجنة الطبية الى ان المتهم من الناحية العقلية كان غير مسؤول جنائيا وقت ارتكاب الواقعة عن الاتهام الموجه اليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	19	3666

الشاهد

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة العامة السعودية توقع مذكرة تفاهم مع نظيرتها الروسية

بحث النائب العام السعودي الشيخ سعود المعجب، أمس، مع نظيره الروسي يوري تشايكا في العاصمة الروسية موسكو عدداً من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

ووقع الجانبان مذكرة تعاون بين النيابة العامة السعودية والنيابة الروسية، أكدت أهمية التنسيق بين الجانبين في مجال محاربة الجريمة وأشكالها المنظمة والإرهاب والفساد، وحماية حقوق الإنسان والحريات المشروعة.

واتفق الطرفان على أن تكون هذه المذكرة بموادها وبنودها المتنوعة، أساسا للتعاون في حدود اختصاصها، انطلاقا من مبدأ المساواة والاحترام المتبادل ووفقاً للقوانين والأنظمة السائدة في كلا البلدين، وكذلك المعاهدات الدولية التي يلتزم بها الطرفان.

كما اتفق الجانبان على عقد الاجتماعات والمشاورات لتبادل الخبرات، ومناقشة الموضوعات المشتركة، بما فيها تلك التي تطرح في المنظمات والمحافل الدولية، وتبادل المعلومات والتشاور في المسائل المتعلقة بالتحضير للنظر في طلبات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وعقد دراسات بحثية ومؤتمرات وندوات ونقاشات مشتركة وتبادل الزيارات حول المواضيع ذات الأهمية لأي من الطرفين.

وحددت المذكرة طريقة التنفيذ عبر القنوات الدبلوماسية أو الاتصال المباشر بين دائرتي التعاون الدولي في النيابة العامة بكلا البلدين.

ووجه النائب العام السعودي في كلمة ألقاها بهذه المناسبة شكره للنيابة الروسية على حسن الاستقبال، مؤكدًا البعد التاريخي للعلاقة السعودية الروسية.

وقال إن هذه المذكرة تعبر عن التسارع المطرد في العلاقة بين البلدين، وتأتي متسقة مع رؤية المملكة 2030 الساعية للنهوض بالمملكة في جميع المجالات ولا سيما تطوير الأجهزة العدلية عبر فتح القنوات مع الأنظمة النيابية في البلدان الصديقة وفي مقدمتها روسيا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	9	3720

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء الجزائري يعيد فتح تحقيق بالفساد ضد وزير النفط الأسبق

الجزائر - أ ف ب - أعادت السلطات الجزائرية فتح تحقيق ضد وزير النفط الأسبق شكيب خليل المقرب من الرئيس السابق ضمن حملة لمكافحة الفساد تستهدف كبار رجال الأعمال منذ تنحي عبدالعزيز بوتفليقة.

وخليل (79 عاماً) الذي تولى وزارة الطاقة 10 سنوات حتى تنحيه في 2010، يواجه اتهامات بالفساد كان القضاء قد برأه منها قبل بضع سنوات، حسب ما ذكرت «وكالة الأنباء الجزائرية»، الأربعاء.

وتمّ توقيف أربعة رجال أعمال كبار مقربين من الرئيس السابق خلال الأيام الماضية، فيما وضع يسعد ربراب، صاحب أكبر ثروة في البلاد، في الحبس الاحتياطي بشبهة «التصريح الكاذب المتعلق بحركة رؤوس الأموال من والى الخارج».

وفرّ خليل الذي يحمل الجنسيتين الجزائرية والأميركية، إلى الولايات المتحدة عقب اتهامه بالضلوع في الفساد مع رئيس مجلس إدارة شركة النفط الحكومية «سوناطراك» والعديد من كبار المديرين التنفيذيين.

وفيما أدين رئيس «سوناطراك» والمدراء التنفيذيون، تمت تبرئة خليل من تهم ضلوعه في تلقي «رشاوى» من عملاق النفط الإيطالي «إيني» مقابل الحصول على عقود جزائرية، وعاد إلى الجزائر في 2016.

لكن المحكمة العليا أعلنت الاربعاء إنها تسلمت «ملفي ادعاء» بحق خليل «ومن معه».

ويتعلق أحد الملفين «بمخالفة القانون الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج»، في ما يتعلق الملف الثاني بـ«إبرام شركة سوناطراك لصفقتين بكيفية مخالفة للقانون مع شريكتين أجنبيتين».

وتأتي هذه التطورات بعد يوم على إقالة رئيس «سوناطراك» عبدالمؤمن ولد قدور وتعيين رشيدي حشيشي خلفا له، بناء على أوامر الرئيس بالانابة عبد القادر بن صالح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-4-26	22	14527

الولايات المتحدة تُشكك في نزاهة القضاء التركي

■ عواصم - وكالات: وجهت تركيا اتهامات لموظف ثالث بالقنصلية الأميركية وزوجته وابنته بالانتماءٍ لجماعة إرهابية، في خطوة من المرجح أن تزيد العلاقات بين أنقرة وواشنطن توترا.

وتتهم السلطات التركية نظمي ميتي جانتورك، وهو ضابط أمن بالقنصلية الأميركية في إسطنبول، وزوجته وابنته بالارتباط بشبكة الداعية فتح الله غولن، الذي تحمله أنقرة المسؤولية عن محاولة الانقلاب في العام 2016.

وتعليقا على الموضوع، قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية إن واشنطن لم تر أدلة يمكن الوثوق بها على أن جانتورك ضالع في أي أنشطة غير قانونية، وأنه خلال عمله على مدى 30 عاما كانت له اتصالات كثيرة بمسؤولين حكوميين وأمنيين أتراك بحكم طبيعة عمله.

ودعت إلى حل نزيه ويتسم بالشفافية لقضيته، مضيفة إن الولايات المتحدة أثارت قضية جانتورك مع الحكومة التركية.

وقالت "عبرنا عن قلقنا في مناسبات عدة للحكومة التركية على أعلى المستويات سرا وعلانية".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	14	18025

الراي

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

اعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة في ما يلي بالمزاد العلني. وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٥/١٦ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحا وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٣٧٤ بيوع/٣.

المدعى عليهم من:

١- حنان سعد مناور الهديه ٢- شعاع سعد مناور الهديه
٣- فاطمة سعد مناور الهديه ٤- نسوره سعد مناور الهديه ٥- رابعه سعد مناور الهديه

ضـــــــد: ورثة المرحوم / سعد مناور سعيد الهديه

١- محمد سعد مناور الهديه ٢- فيصل سعد مناور الهديه ٣- بدريه سعد مناور الهديه
٤- ذات القلوب عيسى بدر (زوجة) ٥- أحمد سعد مناور الهديه ٦- منور سعد مناور الهديه
٧- نوريه سعد مناور الهديه ٨- انوار سعد مناور الهديه ٩- وكيل وزارة العدل بصفته
١٠- مدير إدارة التسجيل العقاري بصفته ١١- مدير عام بنك الائتمان بصفته ١٢- مدير إدارة التنفيذ بصفته

أولاً: أوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم ٣٣١٣/١٩٧٧ الواقع في منطقة العمرية قطعة ٣ - شارع ١ - قسيمة ٤ - مبنى ٣٣ - من الخطط رقموت، ح/١١/١٢/٣١ ومساحته ٢٥٧٥٠م٢.

١- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على ثلاث شوارع بمساحة ٢٥٧٥٠م٢ وله ٣ مداخل والتكسية الخارجية له من الحجر الجيري.

٢- يتكون العقار من ٣ أدوار أرضي وأول وثاني وحوش داخلي والتكييف عادي.

٣- الدور الأرضي يتكون من جزئين الجزء الأول يتكون من صالتين وغرفتين وحمامين ومخزن الجزء الثاني يتكون من صالتين مفتوحتين على بعض وحمام الأرضيات سيراميك الدور الأرضي وهو مستغل من قبل المدعى عليها الرابعة.

٤- الدور الأول يتكون من جزئين الجزء الأول يتكون من صالة وغرفتين وحمامين ومطبخ وهو مستغل من قبل المدعى عليه الخامس الجزء الثاني يتكون من صالة وغرفة وحمام ومطبخ وهو مستغل من قبل المدعى عليه الثاني الأرضيات سجاد الدور الأول التكييف عادي.

٥- الدور الثاني يتكون من جزئين الجزء الأول يتكون من صالتين وغرفتين ماستر ومطبخ الجزء الثاني يتكون من صالتين وحمام الدور الثاني غير مستغل ولا يوجد به أثاث والسطح يتكون من غرفة خادمة مع حمامها.

٦- الحوش يتكون من ملحقين الملحق الأول يتكون من مطبخ وغرفة خدم مع حمامها وديوانية مع حمامها مستغلة من قبل المدعى عليهم لكونها ديوانية والدهم المرحوم وكراج يكفي سيارة واحدة الملحق الثاني يتكون من مخزنين أحدهما مستغل كغرفة نلاجات.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره (٤٠٠٠٠٠) د.ك. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إذا لم تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر صحيحاً وإيداع كامل ثمن المزاد فإن هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقدم المزايد الأول إيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية وأودع ما يقابل أحد الزيادة والعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم النقل والتسجيل الكلية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ١٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب الباشرين لا جراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

التنبيه: ١- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٢١ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات أنه: «لكل من ترعت ملكيته ساقطاً في العقار وفي قيد المستأجر يقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٢٠ من قانون الشركات التجارية الملحقة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	11	14528

السياسة

اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٠١٩/٥/١٣ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٢٧٢ بيوع/١.

المرفوعة من: مشعل محمد صالح العجيل

ضـــد: ١- سلمى محمد صالح العجيل
٢- عائشة محارب ناصر القحطاني
٣- عفاف محمد صالح العجيل
٤- صالح محمد صالح العجيل
٥- نجاة محمد صالح العجيل
٦- خالد محمد صالح العجيل
٧- جاسم محمد صالح العجيل
٨- رقية محمد صالح العجيل
٩- شيخه محمد صالح العجيل
١٠- سلوى محمد صالح العجيل
١١- هدى محمد صالح العجيل
١٢- أماني محمد صالح العجيل

أولا: أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٩/٣٥٦٣ الكائن بمنطقة الرميثية قسيمة رقم ٩ قطعة رقم ١٠ من المخطط رقم م/٢٨٧٨٨ ومساحته ١٠٠٠م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٧٠٠٠٠٠ د.ك سبعمائة ألف دينار كويتي، العقار موضوع الدعوى عبارة عن قسيمة سكنية مساحتها ١٠٠٠م٢ وموقعها بطن وظهر، يتكون العقار موضوع الدعوى من سرداب + دورين + ربع دور خدمات، التكسية الخارجية للعقار موضوع الدعوى رخام اللون بيج، التكييف بالعقار نظام وحدات + شباك، يتكون الدور الأرضي من عدد ٢ صالة وعدد ٢ غرفة وعدد ٢ حمام ومطبخ، يوجد مصعد بالعقار، يوجد حمام خارجي بالحوش، يتكون الدور الأول من عدد ٣ حمام وعدد ٤ غرف وصالة ومخزن، يتكون ربع الدور بالسطح من غرفتين وحمام، يتكون الحوش من عدد ٣ ملاحق، يتكون السرداب من صالة مفتوحة ومخزن.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قرين العقار ويشرط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: في حالة ايداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الاقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.

سادسا: اذا لم يقم المزايد الاول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا: ينشر هذا الاعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-4-28	5	18025

وفيـــات

الوفيات

- **علي حسين العيسى، 81 عاماً، (شيع)**، الرجال: الشويخ السكنية، ديوان القناعات، تلفون: 66611122، النساء: الشويخ السكنية، ق3، شارع ناصر الخرافي، م11، مقابل مسجد القطامي
- **علي حسين قاسم محمد، 34 عاماً، (شيع)**، الرجال: الرميثية، حسينية الكوت، ق7، شارع حسن البنا، ج74، م33، تلفون: 99031313، النساء: الرميثية، حسينية أم البنين الأربعة، ق9، شارع أسامة بن زيد، ج93، مقابل الدائري الخامس، تلفون: 99855883
- **جاسم غفران فضل عبدالرحمن، 65 عاماً، (شيع)**، الرجال: خيطان، ق10، ش5، م39، تلفون: 98017732، النساء: سلوى، ق6، ش1، م363، تلفون: 55392545
- **بدرية ناصر فهيد الكفيف، 50 عاماً، (شيعت)**، العزاء في المقبرة فقط
- **شيخة خليف منصور محمد الشمري، زوجة/ عوض عبدالمنعم العتيبي، 44 عاماً، (شيعت)**، العزاء في المقبرة فقط بمقبرة صبحان، تلفون: 60051222
- **وليد علي حسين حسن حاجيه، 57 عاماً، (شيع)**، الرميثية، ق3، حسينية القائم، مقابل مدرسة بوتمام، تلفون: 66671771
- **مساعد بخيت سلطان البخيت، 67 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، الرجال: الأندلس، ق4، ش7، م130، تلفون: 97880996، النساء: العارضية، ق6، ش1، ج1، م24، تلفون: 96655563
- **فاطمة عباس حسين شموه عباس، أرملة/ عبدالله حسين، 79 عاماً، (شيعت)**، الرجال: الجابرية، حسينية البلوش، تلفون: 66686232، النساء: حسينية الزهراء البتول، الرميثية، ق2، شارع جمعان الحريتي، ج20، م4، تلفون: 99882285

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد 28-4-2019

الوفيات

- **عبدالعزيز خالد الجناعي، 68 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان القناعات، تلفون: 66232654، نساء: صباح السالم، ق10، ش1، ج14، م35، تلفون: 97366623.
- **ناصر صالح سليمان المولي، 52 عاما، (شيع)**، رجال: الروضة، ق2، صالة دسمان، تلفون: 66373611، نساء: الظهر، ق3، ش6، م26، تلفون: 69915058.
- **جمال جدي البغيلي، 59 عاما، (شيع)**، اشبيلية، ق2، ش205، م3، تلفون: 55564466.
- **رحيلة فالح مشعان الظفيري، 81 عاما، (شيعت)**، رجال: خيمة بين الصناعية/الجهراء والنسيم، تلفون: 66535604، نساء: عبدالله المبارك، ق3، ش307، م22، تلفون: 97918774.
- **ليلى حاجي علي محمد دشتي، زوجة/عبدالحميد جاسم الاستاذ، 46 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الدعية، مسجد البحارنة، ق2، تلفون: 66777888، نساء: الدعية، ق1، ش11، م4، تلفون: 99830038.
- **أنور عبدالعزيز محمد الدوب، 58 عاما، (شيع)**، رجال: بيان، ق5، ش2، ج1، م52، تلفون: 99063426، نساء: سلوى، ق8، ش5، م366، تلفون: 98000294.
- **برونة علي حسين سلطان، 63 عاما، (شيعت)**، رجال: الحسينية الجديدة شرق، تلفون: 99057929، نساء: القادسية، ق9، شارع يوسف العدساني، م10.
- **لطيفة عبدالله أحمد الكندري، أرملة/محمد أحمد علي ابراهيم الكندري، 71 عاما، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: جنوب السرة، حطين، ق1، ش102، م27، تلفون: 55221138، نساء: العقيلة، ق4، ش415، م221.
- **أحمد عيسى عبدالكريم الشرهان، 96 عاما، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: القادسية، ديوان الشرهان، ق9، شارع القاهرة مقابل حولي، تلفون: 94064488، نساء: مبارك الكبير، ق6، ش17، م37، تلفون: 97271327.
- **قدرية محمد طنطاوي، أرملة/عبداللطيف محمد عبدالرسول حيات، 72 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: حسينية عقيلة الطالبين، الرميثية، مقابل حسينية سيد محمد، تلفون: 99438090، نساء: الجابرية، ق6، ش7، م32، تلفون: 99641512.
- **أحمد إبراهيم فوليت علي، 69 عاما، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: مبارك الكبير، ق7، ش15، م3، تلفون: 65550574، نساء: جابر الأحمد، ق2، ش243، م321، الدور الأول، تلفون: 96666102.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة 26-4-2019